خلال أيام الاختبارات :

إقبال طلاب الثانوية على تناول الحبوب المنشطة خطورة تستوجب وقفة جادة

حراب : ندعو الطلبة إلى عدم استخدام المنشطات لأنها تدمر صحتهم ولا تساعدهم على التركيز كما يتوهمون

عند دخولي إحدى الصيدليات لشراء العلاج أثار انتباهي أحد طلاب الثانوية أثناء خروجه من دائرة الاختبارات ليسأل عن منشط يسهر كونه مرهقا ويريد أن يذاكر للاختبار القادم ، وما أثار إندهاشي أن الصيدلي يتحدث إليه بصوت منخفض: (أيش تشتي تفضحنا) فرد عليه الطالب: الله المستعان كيف أفضحك وأنا مستفيد منك.. ما جعلني أبحث في هذا التحقيق عن أضرار هذه الحبوب التي يبيعها من لا ضمير لهم لأبنائنا الطلاب.. إلى التفاصيل:

الطالب علاء ثانوية عامة القسم العلمي عندما سألناه لماذا تستخدم هذه المنشطات، قال: المنشطات التي نستخدمها هي من تساعدنا على المذاكرة ولولاها لبقينا طوال الوقت في خمول، وخاصة بسبب انقطاعات المواصلات التي تضطرنا للسير على أقدامنا ساعات طويلة والوصول إلى المنازل ونحن في أتم الارهاق، ومـا يزيد الطين بلة أنني أسكن في بيت داخل الساحة وكل صوت فيها يتردد إلى مسامعي مما يجعلني أذاكر في قلق.

تحقيق/أمل الجندي

قات ومنشطات

● وأضاف الطالب اسماعيل بأن القات أصبح لا يضيف نوعاً من النشاط فنضطر للجوء إلى هذه المنشطات إلى جانبه حتى نستطيع التركيز، إضافة إلى أننا في بعض الأوقات نضطر لأخذها مرتين، مرة عند المذاكرة وأخرى قبل دخول الامتحان بسبب السهر وعدم أخذ قسط واف من النوم والراحة.

فيما يتحدث الطالب سامي: إن بعض الصيدليات لا تبيع لنا هذه المنشطات إلا برقم الجلوس حتى يتأكدوا أننا من طلبة الثانوية وليس من مصدر يتتبع وراءهم، وقال: إن قيمة الحبة المنشطة نشتريها بـ (١٥٠) ريالاً. كوننا نطلب النوع القوي منها.

كأن لا شيء

● وأشار صاحب إحدى الصيدليات إلى أنه لا توجد أي أضرار أو أعراض جانبية تنتج عن هذه المنشطات، حيث أن المنشطات أنواع، فهناك القوي منها، وهناك الضعيف الذي يعتبر منشطاً عاماً ومقوياً للذاكرة، وهذا ما يشتريه الطلاب هذه الأيام.

وقال : لا أعتقد أن الصيدلي سيحاول الإضرار بهذا الطالب أو ذاك إذا كان يعلم بخطورة هذه الحبوب.

المدى البعيد

● أوضح الدكتور فضل علي حراب، نقيب أطباء الصيادلة، عضو المجلس الطبي، أن الطالب أو أي شخص آخر عندما يستخدم منشطاً فهو يفرض على الجسم طاقة خارجية بطريقة متواصلة، وبالتالي يصل جسمه إلى مضاعفات كبيرة تتفرع إلى معظم أعضاء الجسم، خاصةً القلب والدماغ، وأكثر ما تسببه هذه المنشطات الجلطات، بالإضافة إلى الانهيار الحاد، وقد يكون تأثير هذه المنشطات على المدى البعيد إن لم يكن على المدى القريب.

وقال حراب : كان السائقون من قبل يستخدمون أنواعاً غريبة من المنشطات، حتى يستطيعوا القيادة لمسافات بعيدة قد تستمر ليومين أو أكثر، وهذا ممنوع عالمياً، لذا انهارت هذه الشركة المصنعة في اليمن وضاعت بسبب الأضرار التي كانت تنتج عن هذه المنشطات.

وأشار حراب إلى أن دور الرقابة غائب، وهذا ما يسبب الفساد المالي والإداري، وقال : حتى وإن كانت هناك لجنة فإنها تجري وراء جباية الأموال لحسابها الشخصي، لكن دور مكاتب الصحة والمجالس المحلية مهمش، وللأسف الشديد أصبح كل شيء غالياً إلا حياة الإنسان.

إدمان المنشطات

● وأضاف حراب : إن هذه المنشطات لا تعتبر مخدراً، لكن الجسم يدمن عليها خلال وقت قصير، أياً كان نوعها، ثم يبدأ في استخدام الأقوى فالأقوى منها، وللأسف نحن في نقابة الأطباء حاولنا مراراً البت في بعض النقاط، لكن لا يُؤخذ بشيء مما نقوله أو نقترحه، وتظل المصلحة الشخصية فوق كل قانون.

وأكد حراب أنه لا يحق للصيدلي بيع أي علاجات، عدا العلاج الخاص بآلام الرأس أو مسكنات الحرارة، لأن الأدوية والمنشطات لا تباع إلا بوصفة طبية وإشراف طبي، وهذا يرجع إلى إشراف القطاع الصحي والهيئة العليا للأدوية الغائب دوره بسبب عدم تفعيل القوانين والقرارات وعدم وجود الضمير داخل كل صيدلي يتخذ هذا الأسلوب، وهنا لا بد على وزارة الصحة والأجهزة الرقابية ومكاتب الصحة في المحافظات والمجالس المحلية القيام بدورها المهني المناط بها بشكل يرضي الله تعالى، وأن يراعوا الضمير الإنساني في أبناء وطنهم.

حريق يحول حفل زفاف إلى مأتم

إب/ فواز محمد إسكندر

■ سجلت محافظة إب خلال الأيام الماضية حوادث حريق مأساوية عندما اندلعت في منزلين اثنين في أوقات متفرقة وأماكن متباعدة أدت إلى مصرع أربعة أشخاص منهم امرأتان توفوا متأثرين بإصاباتهم البالغة جراء الحريق وإصابة ما لا يقل عن ٣ ذكور وإناث ناهيك عن الخسائر المادية والممتلكات والهلع والفزع الناجمة عن الحادثتين لابناء المحافظة لاسيما وأن مادة البترول تعد سببا رئيسيا في نشوب تلك الحرائق ومعها أزمة الكهرباء والتي تسببت بكوارث بشرية وما حدث في الحادثتين لخير شاهد إذا ما استمر المواطن يخزن البترول عشوائياً بمنزله.

الحادثة الأبشع والأفظع هي تلك التي وقعت مساء الثلاثاء قبل الماضي بمنطقة السيل مديرية الظهار بعمارة المواطن صادق الحطباني عندما اندلعت النيران في إحدى الشقق في لحظة كانت الأجواء الفرائحية تخيم على الموجودين أغلبهن نساء حيث كان يتم الاحتفال بزفاف إحدى البنات على أضواء الاتريك الغازي البديل للكهرباء المنقطعة ويعمل ذلك الاتريك بالغاز وصادف وجود إحدى الدبات البلاستيكية المعبأة بالبترول لينقلب الجو الفرائحي إلى مأساة وأحزان وذلك عندما إلتهمت النيران كل شيء ولم ترحم أحداً أحرقت جميع الموجودات وحتى من أراد تقديم المساعدة من الحاضرين حيث أصيب مالا يقل عن "٢١" منهن "١٧" امرأة تم إسعافهن جميعاً إلى مشفى جبلة فور وصول الأجهزة الأمنية التي هرعت إلى مكان الحادثة وباشرت الإجراءات اللازمة ونقلت جميع المصابين وإخلاء المكان... حيث اشرف على تلك العملية شخصياً العميد الركن أحمد يحيى الشيخ مدير أمن محافظة إب بينما تم انتقال العقيد عبده محمد فرحان نائب مدير أمن المحافظة إلى المستشفيات والاطلاع عن قرب على حالات المصابين كما تحرك العقيد أنور عبدالحميد حاتم مدير البحث الجنائي إلى مكان الحادث والإشراف على الإجراءات الفنية القائم اتخاذها وقتها ومتابعة الحالة الصحية لجميع المصابين.

وأكدت المعلومات أن أحد المصابين لقي مصرعه وتوفي في نفس يوم الحادثة فيما توفي آخر وامرأتان اليوم التالي للحادثة ليصل العدد إلى أربع حالات وفاة بينما لا تزال بقية المصابات يتلقين العلاج حيث تتراوح أعمارهن بين ١١-١٥-٢٠ عاماً وبينهن واحدة في الخمسينيات من العمر وطفلة عمرها وسنتان حتى الطفولة البريئة اغتالتها النيران ولم ترحمها .

وفي حادثة مماثلة للحادثة المأساوية الأولى وقبلها بعدة أيام بمنطقة أحوال الثلاث بمديرية الظهار محافظة إب نشب حريق بمنزل الرائد علي الجيشي أحد ضباط الأمن العام أدى إلى احتراقه وإصابته مع عدد ١٦ شخصاً منهم ٢ إناث بحروق متفرقة بأنحاء أجسادهم نقلوا على اثرها الى المستشفى وفيما بعد تم نقل خمس حالات منهم الى احد مستشفيات محافظة تعز وهذا ما يجب التطرق له ان مستشفيات محافظة إب الحكومية والاهلية لاتملك اقساماً خاصة بالحرائق باستثناء مستشفى جبلة الذي تحمل فوق طاقته وجهود مشكورة تبذل من قبل مديره الدكتور/ عبدالله المطري وكذا مندوب البحث الجنائي بالمستشفى الاخ أمين غياث.

وذكرت المصادر ان سبب اندلاع الحريق في منزل الضابط الجيشي ناتج عن خلل بالموتور الكهربائي أدى الى تسرب مادة البترول منه صادف وقتها استخدام الولاعة لتشتعل النيران في المنزل والموجودين فيه وحتى القادمين من خارجه لانقاذهم ..

العميد الركن/أحمد يحيى الشيخ مدير عام أمن المحافظة عبر عن اسفه الشديد للحادثتين المأساويتين وناشد جميع المواطنين عدم تخزين المشتقات النفطية «بترول – ديزل» داخل المنازل لما تمثل هذه العملية من خطورة قد تضر بهم وبالمجاورين وبالجميع مشيراً إلى أن استمرار عملية التخزين العشوائي لمثل تلك المواد البترولية ينذر بكارثة انسانية وبشرية «لاقدر الله» داعياً الجميع إلى تفادي شرها وابعادها عن منازلهم.

أزمة المياه .. إرهاصات .. وحلول

م.ابراهيم احمد المهدي (●)

* الظرف العصيب الذي تمر به البلاد أثر بشكل سلبي على مختلف الخدمات دون شك.. المياه جزء من هذه الخدمات التي تأثرت سلباً بهذا الظرف.. وقد تكون المشاكل أو التأثيرات متفاوتة من خدمة لأخرى.. وقد تتحمل هذه الجهة أو تلك مسئولية إستمرارية المشكلة وعدم نجاعة الحل.. ونحن لسنا بصدد تفنيد المشاكل أو توزيع التهم والمسئوليات.

ما تهمنا هي المياه في العاصمة فقد حرصت المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة المزود الرئيسي والوحيد لخدمة المياه في العاصمة لأكثر من ٨٦ ألف مشترك حرصت منذ بداية الأزمة على إستدامة الخدمة بقدر الإمكان وبجودة مقبولة بإعتبار الماء شريان الحياة وأساس ديمومة الحياة وإستمراريتها.

لكن ماواجهته المؤسسة من إعاقات وعراقيل جمة ليس أولها مشكلة الكهرباء وإنقطاعها الدائم.. وليس آخرها أزمة الوقود ولكن المهم هو المواطن ذاته حيث أدت دعوات العصيان المدني الصادرة من أطراف سياسية إلى إمتناع المشتركين عن تسديد فواتير المياه في كثير من الأحيان.. ولعدة أشهر.. والمؤسسة تكبدت جراء ذلك خسائر كبيرة وجسيمة.. فقد تراجعت الإيرادات التي لا تكفي بالأساس للتشغيل في الظروف الطبيعية فما بالكم في الظروف الاستثنائية حيث تراجعت بنسبة كبيرة.. ومع استمرار هذه المشكلة فلن تستطيع المؤسسة مستقبلاً أن توفر لتراً واحداً من المياه .. ناهيكم عن رواتب الموظفين ومستحقاتهم والتزامات أخرى.

الكارثة تكمن لا سمح الله في إستمرار عزوف الأخوة المشتركين عن دفع فاتورة الاستهلاك .. وهي بالضرورة لا تعني المؤسسة بقدر ما تعني المواطن نفسه فتراكم المبالغ المستحقة عليه واجبة السداد ولا يمكن ان تسقط بالتقادم أبداً.. فالأفضل لأجل المصلحة العليا للمؤسسة والمواطن ولاستمرارية الخدمة أن يتم التعاون في دفع المبالغ المستحقة عليه كمشترك لضمان استمرارية الخدمة.. ولا تلام المؤسسة بشكل خاص والحكومة بشكل عام إذا انقطعت خدمة المياه عن العاصمة وذلك بسبب عدم توفر المبالغ اللازمة لتشغيل الآبار ومعالجة المياه ودفع المستحقات الاساسية للإداريين والمهندسين والمعنيين وفرق الطوارئ العاملة ليلاً ونهاراً على ضمان جودة خدمة المياه وإستمراريتها.

إنها في الحقيقة مخاوف حقيقة بدأت تتضح ملامحها مؤخراً على السطح لا نريد لها أن تصبح واقعا مستفحلاً فخدمة المياه خدمة أساسية تهم المواطن يجب تعاون الجميع لضمان إستمراريتها .. فالمسئولية مشتركة فالمؤسسة لا تستطيع أن تقدم خدمة المياه إذا عجزت يوماً عن دفع فاتورة الكهرباء أو الوقود أو تكاليف الصيانة .. الوضع أخواني يحتاج إلى تكثيف الجهود من أجل خروجنا جميعاً من عنق الزجاجة .. الوطن ملك الجميع .. ونحن ملك الوطن.. فعلينا أن لا نضيع ما نملك.

أخيراً نهيب بالمواطنين أن يتحملوا مسئولياتهم في هذه الظروف الصعبة علّ الأزمة تنفرج ولن تنفرج إلا بتكاتف الجميع سلطة ومعارضة لنتكاتف من أجل الحياة .. من أجل أن نعيش من أجل أن يبقى الوطن محروساً بأبنائه.